

The Ottoman – British Rivalry in the Arabian Gulf Area (1840 – 1872 A.D.) Ottoman Reports as a Source

Asmahan Mostafa Tawfik Khalil Ahmed*

Department of Social Studies, Faculty of Arts, King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia.

Department of History, Faculty of Art, Beni Suef University, Beni Suef, Egypt.

Received: 7/2/2022
Revised: 25/9/2022
Accepted: 30/10/2022
Published: 30/1/2023

* Corresponding author:
amtahmed@kfu.edu.sa

Citation: Mostafa Tawfik Khalil Ahmed, A. . (2023). The Ottoman – British Rivalry in the Arabian Gulf Area (1840 – 1872 A.D.) Ottoman Reports as a Source. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(1), 638–655.
<https://doi.org/10.35516/hum.v50i1.303>

Abstract

Objectives: The study aimed to shed light on the Ottoman-British rivalry in the Arab Gulf region between 1840-1872, an important period of transformation in the political history of the Arabian Gulf, which contained many frictions between the Ottoman Empire and Britain, which oscillated between the tides.

Methods: Ottoman documents, deposited in the Ottoman archive of the Presidency of the Republic of Turkey in Istanbul, were adopted as a source of study and analyzed using the historical research method.

Results: The results of the study indicated that the Ottoman Empire's multiple problems during that period prevented it from effectively controlling the Arabian Gulf region, while Britain devoted all its efforts to strengthening its influence in the Arabian Gulf and combating Ottoman rule in it, and multiplied its tricks to achieve this, such as provoking sedition and unrest in the various Gulf regions under Ottoman sovereignty.

Conclusions: A large number of Arab studies on the Arabian Gulf, which rely on Ottoman and local sources; to confront the fallacies issued by Western sources, especially English, about the history of the Arabian Gulf region, which, are natural and reflect the direction of English policies.

Keywords: Arabian Gulf, Ottoman Empire, Britain, Al Ahsa, Qatar.

التنافس العثماني البريطاني في منطقة الخليج العربي 1840-1872م (التقارير العثمانية مصدراً)

أسمهان مصطفى توفيق خليل أحمد*

قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر.

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التنافس العثماني البريطاني في منطقة الخليج العربي في الفترة الواقعة بين 1840-1872م، وهي فترة تحول مهمة في التاريخ السياسي للخليج العربي، حوت الكثير من الاحتكاكات بين الدولة العثمانية وبريطانيا، والتي تأرجحت بين المد والجزر.

المنهجية: جرى اعتماد الوثائق العثمانية، المودعة بالأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول، مصدراً للدراسة، وتحليلها باستخدام منهج البحث التاريخي.

النتائج: أشارت نتائج الدراسة إلى أن مشكلات الدولة العثمانية المتعددة خلال تلك الفترة قد منعتها من السيطرة الفعلية على منطقة الخليج العربي، في الوقت الذي كرست بريطانيا كل جهدها لتعزيز نفوذها في الخليج العربي، ومناهضة الحكم العثماني فيه، وتعددت حيلها لتحقيق ذلك؛ كإثارتها للفتن والاضطرابات في مناطق الخليج المختلفة الواقعة تحت السيادة العثمانية، مما ساعد على إضعاف مركز الإستراتيجية العثمانية في المنطقة.

الخلاصة: أوصت الدراسة بالإكثار من الدراسات العربية عن الخليج العربي، والتي تعتمد على المصادر العثمانية والمحلية؛ لمجابهة المغالطات التي أصدرتها المصادر الغربية، وخاصة الإنجليزية عن تاريخ منطقة الخليج العربي، والتي على كثرتها؛ من الطبيعي وأن تعكس وجهة السياسات الإنجليزية.

الكلمات الدالة: الخليج العربي، الدولة العثمانية، بريطانيا، الأحساء، قطر..



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

تناول هذا البحث فترة تحول مهمة في التاريخ السياسي للخليج العربي، وتشمل قريباً من ثلاث عقود من القرن التاسع عشر، والذي كان الخليج العربي يعج فيهما بالكثير من الاحتكاكات والصدامات بين الدولة العثمانية وبريطانيا، والتي تأرجحت بين المد والجزر، وهذا ما تطور فيما بعد، وقد أدى إلى إشعال الموقف بينهما في عام 1914م في الحرب العالمية الأولى، إذ انسحبت الدولة العثمانية من ساحة التاريخ، وقد بذلت الدولة العثمانية في الفترة المذكورة جهوداً مضنية لإحياء قوتها القديمة في الشرق عامة، والخليج العربي خاصة، لعلها تعوض نفوذها الذي تهاوى على الصعيد الأوروبي، وهذا ما جعلها تصطدم بقوة بريطانيا العظمى، التي كان لديها أطماع استعمارية لسواحل الخليج العربي؛ لإدراكها أن أمن إمبراطوريتها في الهند يمر في الخليج العربي، وقد تمكنت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من إحكام قبضتها عليه، حتى صار الساحل الجنوبي منطقة نفوذ بريطانية، سواء بوجودها العسكري، أو بتكبيرها لشيوخ الخليج العربي بالاتفاقيات، بحجة الحفاظ على المصالح التجارية والأمنية بمنع القرصنة، وتجارة الرقيق.

يوضح البحث أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية عامة، ولدى بريطانيا خاصة، إذ تزايد نفوذها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد أن تمكنت من إزاحة جميع منافسها من الدول الأوروبية من الخليج العربي، وإحكام قبضتها عليه، وراحت تتابع أي تحرك يهدد مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

كذلك تكمن أهمية هذا البحث في: اعتماده بصورة رئيسة على الوثائق العثمانية الخاصة بفترة الدراسة، والمودعة بالأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول، والتي تضمنت معلومات هامة - لا نجدها في غيرها من المصادر - تُلقي أضواءً جديدةً حول تحركات كل من الدولة العثمانية وبريطانيا في منطقة الخليج العربي خلال هذه الفترة المهمة، في الوقت الذي اعتمدت أغلب الدراسات عن الخليج العربي على الوثائق البريطانية وحدها.

ويسلط البحث الضوء على التنافس العثماني البريطاني في منطقة الخليج العربي في الفترة الواقعة بين 1840-1872م في ضوء التقارير العثمانية؛ إذ أصدر الباب العالي أوامره لولاته في الخليج العربي خلال الفترة المذكورة برصد كل كبيرة وصغيرة للتحرك البريطاني في الخليج العربي، استكمالاً للجهود الذي بذلته الدولة العثمانية، والذي مثّل صراعاً من أجل البقاء؛ وذلك لاسترجاع مكانتها القديمة طوال القرن التاسع عشر، فكان رصد هذا الفصل من فصول التنافس العثماني البريطاني في الخليج العربي من خلال التقارير العثمانية أمراً جديراً بالدراسة والبحث. واعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي الزمني الذي يستند على الأحداث والتطورات الداخلية في منطقة الخليج العربي.

وتضمن البحث حدوداً زمنية؛ بدأت بعام 1840م، والذي شهد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية برمتها بعد معاهدة لندن، والتي فرضت على محمد علي، وهذا ما صاحبه تحول اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي (خليج البصرة) بصورة واضحة، بعد أن بات استمرار وجودهم في البلقان أمراً يشوبه الريبة، والذي جاء بعد غفلة كبيرة منها، إذ كان البريطانيون قد تغلغلوا في المنطقة اقتصادياً وسياسياً، هذا وانتهى البحث بعام 1872م، والذي شهد ثمار حملة مدحت باشا العسكرية على الأحساء؛ إذا تمكنت الدولة العثمانية في أعقابها من تأسيس إدارة عثمانية في هذه المنطقة الإستراتيجية، مما مثل تهديداً للنفوذ البريطاني في بلدان الخليج، وخاصة البحرين التي ادعت تبعيتها لها، فنشطت الدبلوماسية الإنجليزية لتقليص الوجود العثماني وتحجيمه، وهي فترة شهدت بصورة عامة توتراً في العلاقات العثمانية البريطانية.

ولم أقف على دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع بنحو ما تم تناوله فيه، إلا أنه قد وُجدت دراسات ذات صلة بموضوع البحث، فيما يتعلق بالتنافس العثماني - البريطاني في الخليج العربي؛ ومن ذلك:

1. شذى منعم خلف الوائلي، الصراع العثماني - البريطاني في منطقة الخليج العربي 1871-1914م، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية، إشراف عبد الأمير الاسدي، 2011م، إلا أنها اعتمدت على الوثائق العثمانية في حدود ضيقة، وجاء جل اعتمادها على الوثائق البريطانية.
2. مصطفى عقيل، التنافس العثماني - البريطاني حول قطر (1892-1902م) في ضوء الوثائق الروسية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق - العددان: (65-66)، أيلول - كانون الأول 1998م، وجاء جل اهتمامه حول التقارير السرية التي سجلتها قنصلية الإمبراطورية الروسية في بغداد خلال الفترة المذكورة، وحول قطر بصورة خاصة.

التمهيد:

كان ظهور الدولة الصفوية، والغزو الاستعماري البرتغالي للمشرق العربي من العوامل التي دفعت الدولة العثمانية نحو الخليج العربي، للتصدي لأعداء الإسلام، فخاضت معركة جالديران مثلاً عام 1514م، والتي أوقفت التوسع الصفوي لمدة قرن من الزمان، واحتل العثمانيون الموصل، ثم كان انتزاع العثمانيين للعراق من الفرس عام 1534م، والذي مكّنهم من الوصول إلى مياه الخليج العربي والاقتراب من قواعد البرتغاليين في الخليج

والمحيط الهندي، مما أتاح لهم اتخاذ قواعد عسكرية في الخليج لاستخدامها كنقاط انطلاق ضد البرتغاليين، ثم امتدت سيطرة الدولة العثمانية إلى المناطق المحيطة بالبصرة، مثل: الأحواز، والقطيف والأحساء، مما أشعل صراعاً عنيفاً مع البرتغاليين في الخليج العربي (قورشون، 2008). ذلك الصراع الذي يعد من الأسس التاريخية التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في إقرار ادعائها بالسيادة على منطقة الخليج العربي.

وقد يسر حمل الدولة العثمانية لصفة الخلافة، بعد فتح السلطان سليم لمصر عام 1517م، إقامتها علاقات مع الكيانات الإسلامية في المشرق الإسلامي، وجعلها تكسب ميلها نحوها، وإعلانها طوعية تبعيتها لحكم الدولة العثمانية -حاضنة الأمة الإسلامية الواحدة- في وقت احترقت أرواحهم فيه من البرتغاليين (قورشون، 2008). وهذا ما جعل أهدافها في منطقة الخليج تختلف عن أهداف الدول الغربية ذات الأطماع الاقتصادية، والمصالح الإستراتيجية.

ولكن رغم وصول العثمانيين إلى منطقة الخليج العربي في فترة مبكرة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسيطروا سيطرةً حقيقيةً وفعلياً عليها، ولعل ذلك بسبب: عوامل جغرافية، وضعف البحرية العثمانية، وعدم قدرتها على مجابهة القوى الأجنبية، كذلك تمرد القوى المحلية عليها، وإن اعترفت بالتبعية الاسمية للدولة العثمانية من خلال ولايتها بالبصرة، بالإضافة إلى انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها في البلقان.

هذا الضعف للوجود العثماني في الخليج العربي أفسح المجال لبريطانيا التي أولت منطقة الخليج العربي اهتماماً بالغاً منذ القرن السابع عشر، وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية، وقد أصبحت هذه الدوافع، ذات اعتبارات كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ كانت منطقة الخليج العربي أسواقاً مهمة للتجارة البريطانية، كما يتمتع الخليج العربي بأهمية موقعه بالنسبة للطرق التجارية التي تربط بريطانيا بالمستعمرات، ولاسيما الهند، وكانت المراحل التي مرت بها أهمية الخليج العربي، تسير إلى جنب مع تطور النفوذ البريطاني، وترسيخه لفرض سيطرتها على المنطقة، ويهدف تعزيز هذا النفوذ، كان عليها أن تخوض صراعاً مع القوى الأخرى التي أخذت تمارس نشاطها في المنطقة (القرالة، العدوان، 2018).

وقد عملت بريطانيا مبكراً على التحالف مع الدولة الصفوية في بلاد فارس في عهد الشاه عباس الأول (1588-1629) ضد البرتغاليين، وبسقوط قلعة هرمز في يد قوة مهاجمة من الفرس والإنجليز عام 1622م انتهت السيطرة البرتغالية على منطقة الخليج، وانفتحت أسواق إيران والجزيرة العربية أمام التجارة البريطانية، ولم تحاول هولندا وفرنسا، وهما الدولتان الأوربيتان التجاريتان اللتان جاءتا في أعقاب الدخول البريطاني إلى الخليج، أن تمارسا سيطرتهما على الخليج على غرار السيطرة البرتغالية، فقد حصرتا نشاطهما في المنطقة في نطاق التجارة فقط، وفي أواخر القرن الثامن عشر لم يبق من الوجود الأوروبي في الخليج العربي غير شركة الهند الشرقية البريطانية (كيل، 1965).

وقد ورد بإحدى وثائق الهند البريطانية عن سياسة بريطانيا في منطقة الخليج العربي وأهدافها، أن الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بشكل وثيق بشؤون الخليج لأسباب تجارية، ولكن سياستها في 1800م وإلى أواخر القرن التاسع عشر انحصرت نشاطاتها في المنطقة العربية من الخليج لتأمين البحار والتجارة البريطانية والهندية، وأن حكومة الهند كانت غير راغبة في اقحام نفسها في شؤون تلك المناطق باستثناء ما يلزم لتأمين هذه الأهداف. لذا أثرت التزام الحياد، وعدم التورط في مشكلات مع القوى المحلية. (IOR, L/P&S/18/B 437, P.Z. 5620/1934).

هذا في الوقت الذي انشغلت فيه الدولة العثمانية بضرب الدولة السعودية الأولى (1745-1818م)، وبالفعل تمكن محمد علي باشا الوالي العثماني على مصر من القضاء على الدولة المذكورة عام 1818م، واحتلال عاصمتها: "الدرعية"، وكذلك الأحساء، ثم دخلت المنطقة في صراع عنيف بين القوى المحلية، وهم بنو خالد، وآل سعود الذين استعادوا دولتهم عام 1824م، حتى عام 1839م، إذ عادت القوات المصرية ثانية إلى سواحل الخليج العربي، وشبه الجزيرة العربية، وهو ما مثل تأثيراً في مجريات الأحداث لكل من الدولة العثمانية، التي شعرت بأن وجود القوات المصرية بالأحساء يشكل خطراً على نفوذها في المنطقة، والحكومة البريطانية، التي وجدت في وجود هذه القوات ما يؤثر على علاقاتها بالإمارات العربية في الخليج العربي، وتضرر مصالحها، إلا أن القوات المصرية انسحبت من شبه الجزيرة العربية برمتها، بمقتضى معاهدة لندن عام 1840م (العثيمين، 2014) (قاسم، 1985). هذا وقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال الفترة التالية صراعاً بين الدولة العثمانية وبريطانيا، حيث تأرجحت وقائعه بين السر والعلانية.

أولاً: تحول الاهتمام العثماني إلى الخليج العربي بعد عام 1840م، ومرآة الوجود الإنجليزي:

تمكنت بريطانيا من القضاء على قوة القواسم، وفرض معاهدة السلام العامة في يناير 1820م على زعماء البحرين، والساحل العماني الذي عرف باسم: "الساحل المهادن"، ثم أحكمت قبضتها على الخليج عام 1853م؛ بفرضها معاهدة السلام البحري الدائم، وصارت أهدافها في المنطقة ضرب القوى المحلية العربية، والحيولة في اتحادها، فضلاً عن ضرب القوى الأخرى الواقعة على سواحل الخليج من عثمانية وفارسية. هذا وقد فرضت بريطانيا نظام الحماية، الذي يعد من أهم ركائزه: الإشراف على السياسة الخارجية للمنطقة الموضوعة تحت حمايتها، بينما لم ترغب بريطانيا في تسمية هذه الاتفاقيات بهذا الاسم علانية، بل نعتتها بأنها الاتفاقيات التي تجعل العلاقات مقصورةً على بريطانيا (العقاد، 1965).

وقد جاء تحول اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي بصورة واضحة بعد انسحاب القوات المصرية متأخراً، إذ كان البريطانيون قد تغلغلوا في المنطقة اقتصادياً وسياسياً (النجار، 1975).

ويبدو أنه تعددت محاولات بريطانيا الحديثة للتقرب من شيوخ المنطقة، بتقديم كافة المساعدات لهم في الأزمات؛ لكسب ولائهم، وخاصة بتلك المناطق التي يرون أنها لا تخضع لأحد، إذ جاء في تقرير لوالي بغداد؛ أنه تم إرسال قنصل بريطانيا المقيم في بندر بوشهر إلى شيخ بندر الكويت: جابر؛ ليستميله لهم، وليعرض عليه حماية بريطانيا له من تعديات إمام مسقط. (BOA, Irade Mesail-I Muhimme.2067 Lef:3, Temmuz 1847) ومع ذلك، فقد كانت الدولة العثمانية تعد نفسها صاحبة النفوذ الحقيقي في المنطقة؛ بحكم كونها أكبر دولة إسلامية تحتضن الخلافة، وارتباط شعوب الخليج وحكامه بها، بصلة روحية من جهة، وللاستقواء بقوتها لمجابهة النفوذ الفارسي والبريطاني من جهة أخرى، وهذا ما استغلته الدولة العثمانية بكل جهدها؛ فحاولت إقحام العامل الديني في علاقاتها مع شيوخ الإمارات العربية، وحضهم على رفع العلم العثماني على سفنهم، وعلى المبنى المخصص للقائمقام كدلالة على التبعية لها، واكتفت بفروض الولاء التي يديها حكام المنطقة، والتي تجلت في دفع بعضهم الضرائب الأميرية السنوية للدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهذا ما يستدل عليه من بعض التقارير، (BOA, DH.MKT.1308 14/21, (BOA, I.MSM 71/2067/7, Temmuz 1908) Kanun-u evvel 1847). وقد جاء بإحدى الرسائل الواردة من الباب العالي إلى ولاية بغداد؛ كرد على رسالتها حول كيفية جعل الكويت تحت الإدارة العثمانية، تبليغها بصدور الأمر السلطاني بالموافقة على طلب مشايخهم لمنح شيخهم الحالي صفة القائمقام، وتمكينه من ممارسة مهامه، وأن يتم تعيين نوابهم؛ كي يصدروا أحكامهم وفقاً لمذهب الحكومة العثمانية الشافعي، بالإضافة إلى إصدار براءات شريفة لخطباء خمسة من الجوامع، مع التنبيه على ضرورة التوصية برفع العلم العثماني على المبنى المخصص للقائمقام دليلاً على تبعية وارتباط أهاليها بالدولة العثمانية (BOA, Iyniyat 851/40, Tarihsiz; HR.SYS. 111/32, Mart, 1328)، يُنظر ملحق (1).

وعلى أي حال فقد أُتيح للعثمانيين الفرصة لتكريس اهتمامهم بشؤون الخليج العربية، والانطلاق نحو إماراته بعد تسوية الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، بموجب معاهدة أرضروم الثانية * عام 1847م (عبد الكريم، 1980)، فعهدت الدولة العثمانية إلى ولايتها في بغداد والبصرة بدراسة أوضاع إمارات وعشائر المنطقة تمهيداً لمراسلة مشايخهم، وإرسال المبعوثين إليهم، للوقوف على مدى استعدادهم لتقبل السيادة العثمانية (BOA, I.MSM 71/2067/7, Temmuz, 1847). واتخاذ التدابير اللازمة لكسب ولاء أهاليها، والحيلولة في تمكين بريطانيا من السيطرة على هذه المناطق، إذ أفاد تقريراً من ولاية بغداد: بإرسال الإنجليز سفناً إلى سواحل الأحساء والقطيف الواقعتين بين البحرين والكويت في محاولة للسيطرة عليهما، وأنهم بعد تمرركزهم واستقرارهم هناك سيأتي الدور على الكويت، وأنه إذا تمكنت الدولة العثمانية من جعل الكويت تحت إدارتها بصورة صحيحة، وأنجزت تنظيم القوة البحرية في البصرة، فسيسهل عليها تخليص ما بعد الكويت، وقد يظهر لها احتمال إيجاد حل للبحرين أيضاً. وأضاف التقرير: أنه لجعل الكويت تحت السيطرة والإدارة يتعين اتخاذ بعض الإجراءات، ومنها مثلاً: استغلال ما كان لشيوخ الكويت منذ القدم من محاصيل تمر في البصرة، وانقطاع هذه العوائد عنهم، والتلويح لهم بإمكانية إعادة هذه المخصصات إليهم. (BOA, HR.SYS. 111/31, Temmuz, 1847) ورغم ذلك ظل حكام الكويت متمتعين بدرجة كبيرة من الاستقلال في ظل هذه التبعية، ولم تتمكن الدولة العثمانية من إنشاء مؤسسة تابعة لها، لتثبيت إدارتها فيها، وهذا ما أرجعته الدولة العثمانية إلى مؤامرات بريطانيا (BOA, HR.SYS 104/26-13, 16 Mayıs, 1910).

ويعكس تقرير لوالي بغداد في 1847/7/7م -وهو العام الذي شهد إبرام بريطانيا معاهدة، مع إمارات ساحل عمان للحد من تجارة الرقيق- القلق العثماني من التقارب البريطاني من البحرين ومسقط، ومحاولات الحيلولة في ذلك، إذ جاء فيه: أنه يفهم من أقوال قنصل دولة بريطانيا المقيم ببغداد، بأن الدولة المشار إليها على وشك التدخل في جهات البحرين ومسقط، والتي تعد من الممالك الموروثة للسلطنة العثمانية، ثم تحولت بعد ذلك، إلى حكومة مستقلة، كما أن الكويت وتوابعها: القطيف، والهفوف، والأحساء، والمبرز، والكويت، وقطر كانت تحكم من قبل ولاية البصرة، ثم أصبحت بعضها بيد الوهابيين، وأن محاولة بريطانيا للتدخل في البلاد المذكورة لا تسلم من المخاطر، وأكد الوالي على أن استرداد الأماكن المذكورة يمنع بريطانيا من التدخل. (BOA, I.MSM 71/2067/3, 7 Temmuz, 1847)

كما تشير مذكرة الصادرة إلى السلطان في 1847/9/28م إلى استعلام نظارة الخارجية العثمانية من السفارة البريطانية عما وصل إلى الباب العالي من أخبار عن عزم إيران على إعطاء جمارك إقليم المحمرة لبريطانيا، وكان رد السفارة المذكورة الإنكار بصورة قطعية، وهذا تطلب إجراء التحقيقات اللازمة من قبل النظارة المذكورة (BOA, Irade Mesail-I Muhimme 2067/Lef:8, 28 Ağustos 1847)، غير أن المحمرة لم تلبث، وأن دخلت تحت الحماية البريطانية عام 1856م. (BOA, HR.SYS. 1881/11. 1817.1.8 1/1, Tarihsiz)

وقد توترت العلاقات البريطانية العثمانية في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بسبب التقارب العثماني-البحريني، والمساعدات التي قدمتها الدولة العثمانية للبحرين لحمايتها من تهديدات: فيصل بن تركي، والتي عدتها بريطانيا جهوداً مضنية من الدولة العثمانية لضم البحرين إلى

* وقد كانت مشكلة الحدود من أكبر المشكلات التي كدرت العلاقات بين الدولتين، وقد بلغت ذروتها بين سنتي 1839-1842م، وفي 31 أيار 1847م وقع الطرفان على معاهدة أرضروم الثانية، وبموجبها أعطيت الأراضي الواقعة على الضفة الشمالية لشط العرب لإيران. يُنظر: مصطفى عقيل الخطيب، التنافس العثماني الإيراني في مياه الخليج العربي 1839-1885م، في: ندوة الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988م، الإمارات العربية: الديوان الأميري لحكومة رأس الخيمة، ص 153، 154. يُنظر ملحق (2).

الممالك العثمانية، BOA) (HR.SYS.104/17-2/1 a.1911.1.28, Kanun-u sani, 1911). مما جعلها ترسل عددًا من القطع البحرية إلى البحرين، وأجبرت شيخها على توقيع معاهدة حماية معها عام 1861م، مع إبقاء مأمور لها بالبحرين وسفينة حربية في مينائها، فأنحدر وضع البحرين بالمعاهدة المذكورة إلى منزلة المحميات، غير أن الدولة العثمانية ردت على ذلك باستمرار التقارب من البحرين، وهذا ما ترتب عليه مهاجمة القوات البحرية البريطانية للبحرين، وأسر شيخها: محمد بن عبد الله عام 1867م، وتنصيب الشيخ عيسى بدلًا منه، فاحتجت الدولة العثمانية بواسطة سفارتها في لندن، وأوضحت بأن جزيرة البحرين هي من ممالك الدولة العثمانية منذ فتح جهات العراق، لكن بريطانيا ادعت بأن الجزيرة مستقلة في الماضي والحاضر، ولم تكن تابعة للحكومة العثمانية في وقت من الأوقات، ونوّهت إلى معاهدة الحماية التي عقدها مع حاكم البحرين الشيخ علي عام 1861م، واستمرت في إبقاء مأمور في مركز جزيرة البحرين، وسفينة حربية في مينائها. (BOA, HR.SYS. 104/10, Tarihsiz)

هكذا لم يؤد التحرك العثماني صوب البحرين إلا إلى تقوية نفوذ بريطانيا في البحرين، بل أن الدولة العثمانية لم تحرك ساكنًا بخصوص البحرين بعد هذا الموقف، إذ جاء بأحد التقارير: أن الحكومة العثمانية لم تقبل، أو توافق على ادعاءات بريطانيا تلك، ولكنها تجنبت القيام بتدابير عملية، لأن بقاء البحرينيين تابعين لنفوذ بريطانيا، وقبولهم لمعاهدة حماية منذ أربعة وأربعين عامًا، يجعل تغيير الوضع السياسي الراهن بالوسائل السلمية أمرًا غير ممكن، وأنه لم يبق أمام الدولة العثمانية سوى عدم الإقرار بهذه الحماية، وعدم قبول آثارها ما أمكن. (BOA, HR.SYS. 104/10, Tarihsiz)

ويبدو أن مشاكل الدولة العثمانية المتعددة، والضعف التي كانت عليه خلال تلك الفترة قد منعها من السيطرة الفعلية على إمارات الخليج العربي في الوقت الذي انطلقت فيه الحكومة البريطانية بكل قوتها المادية والدبلوماسية، لتنظيم وتدعيم علاقاتها مع شيوخ هذه الإمارات، وهذا ما أثرت الدولة العثمانية السكون عليه تارة، والاحتجاج لدى السفارة البريطانية في الأستانة تارة ثانية، ويبدو أن هذا الموقف السلبي للدولة العثمانية من هذه النشاط البريطاني في المنطقة، والذي يتعارض مع سيادتها، راجع إلى المركز القوي التي صارت تتمتع به بريطانيا لدى الباب العالي بعد حرب القرم، التي اندلعت بين الدولة العثمانية وروسيا خلال الفترة (1853-1856م)، بسبب مساعداتها المادية لها. لذا كانت تحركات العثمانيين خلال تلك الفترة تتسم بالحد الشديد من إثارة الانجليز، غير أن بريطانيا كانت في الوقت ذاته تنظر بعين الريبة لتحركات الدولة العثمانية لاستعادة نفوذها في منطقة الخليج العربي.

ثانيًا: الحملة العثمانية على الأحساء عام 1871م، والموقف مع بريطانيا:

يبدو أن نشاط الدولة العثمانية لاستعادة السيطرة على الخليج العربي قد جاء ضعيفًا إزاء الاتفاقيات التي عقدها بريطانيا مع بعض شيوخ المنطقة، وتقديم كافة المساعدات لهم في الأزمات لكسب ولائهم، فصار للإنجليز اليد الطولى في الخليج العربي بمرور الوقت، وغدت مسقط، وعمان، وحضرموت، والبحرين تحت سيطرتهم الفعلية، هذا في الوقت الذي شهد تراجع لنفوذ الدولة العثمانية في المنطقة، ومحاولة اكتفائها بانتهاج سياسة دفاعية للحفاظ على الوضع الراهن.

أ. أسباب إرسال الحملة:

قد تهيمًا للدولة العثمانية عددًا من الأسباب، جعلت الباب العالي يتطلع إلى رسم إستراتيجية جديدة أقوى في منطقة الخليج العربي؛ كإعادة بناء الجيش العثماني على أسس حديثة متطورة في أعقاب حرب القرم 1856م، الأمر الذي أدى إلى انتهاء الدولة العثمانية سياسةً جادةً لتوطيد نفوذها في الجزيرة العربية في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876م)، فضاعفت الدولة العثمانية حامياتها في كلٍّ من الحجاز، وعسير، واليمن، مع التركيز على المناطق الساحلية، وبخاصة: مناطق شرقي جزيرة العرب، بهدف تطويق جزيرة العرب من جميع سواحلها لمنع التدخل الأجنبي في شؤونها عامة، ووقف تسلل النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي خاصةً (ياغي، 2002).

وجدير بالذكر ما أفادت به بعض الوثائق من أن فتح قناة السويس سوف يُمكن الدولة العثمانية من تقوية نفوذها في شبه الجزيرة العربية، وتوسيع علاقاتها مع رؤساء وشيوخ القبائل العربية الموجودة فيها، إذ يختصر المسافة إلى الممالك الواقعة على سواحل البحر الأحمر، وخليج البصرة، والساحل الشرقي من إفريقيا، وسواحل المحيط الهندي. (BOA, i.Duit: 141/42-11, Şubat, 1855) (BOA, i.Duit: 141/42-3, Şubat, 1855)

وما أن تولى مدحت باشا* ولاية بغداد عام 1869م حتى توجه إلى تقوية الأسطول العثماني في العراق، وتحويل ترسانة البصرة إلى مركز رئيس لهذا الأسطول، والتي أخذت تستقبل السفن العثمانية القادمة من البحر الأحمر بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، ولهذا اشترى مدحت باشا عدة سفن كبيرة، فراجت التجارة، مما أثر على مركز الدولة ماديًا وسياسيًا (مذكرات مدحت باشا، 1913).

وبينما كانت تتوالى جهود مدحت باشا الإصلاحية حتى وصلتته رسالة الإمام عبد الله بن فيصل التي يستنجد به لمساعدته ضد أخيه سعود، الذي

* ولد مدحت باشا عام 1822م، وتنقل في عدة مناصب في الدولة العثمانية: فشغل منصب الوالي في نيش والشام وبغداد، وضعف مركزه في العراق بعد موت صديقه الصدر الأعظم عالي باشا، فعزل سنة 1872م، ووصل إلى منصب الصدر الأعظم عام 1875م، ثم أنهمم بالتآمر في مقتل السلطان عبد العزيز، فنفى إلى الطائف، ومات هناك عام 1884م. يُنظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، بغداد، 1949م، ص 269-271.

شن الحرب ضده، وانتزع منه الأحساء، واستولى على قلاع الهفوف، والمبرز، والقطيف، وقد لقيت رسالة الإمام عبد الله اهتماماً كبيراً من مدحت باشا، إذ بادر بإرسال مفتش إلى نجد، بهدف التحري عن الأوضاع التي تجري في كل من: البحرين، والأحساء، ونجد، وقدم لمدحت باشا بالفعل تقريراً مفصلاً عن الأوضاع في المنطقة، وقوة سعود الحربية، ومساعدات بريطانيا له (مذكرات مدحت باشا، 1913).

وعليه تقدم مدحت باشا بعد عام تقريباً من توليته ولاية بغداد، بتقرير إلى الباب العالي في 12 شباط 1870 م عن الوضع في المنطقة، وأطماع بريطانيا، حيث أشار فيه إلى أن تدخل الإنجليز في البحرين التابعة لنجد لا يزال مستمرّاً، وأنهم استطاعوا إغراء إمام مسقط، ويُدعى عزان، كما جاؤوا قبل ذلك إلى البحرين، وعرضوا على شيخها السابق: محمد بن خليفة، وشيخها الجديد: محمد بن عبد الله التبعية البريطانية، وعندما رفضاً هذا العرض أخذوهما إلى بومباي لحبسهما هناك، وعينوا شخصاً آخر موالياً لهم، يدعى: عيسى حاكماً على الجزيرة. ثم تطرق مدحت باشا بتقريره إلى الصراع على إمارة نجد بعد وفاة قائمقامها: فيصل بين ولديه: عبد الله وسعود على المشيخة، وأن عبد الله قد تمكّن مؤخراً من البقاء في منصب القائمقامية، الأمر الذي أثار سعوداً، فانسحب إلى جهات مسقط، وتحالف مع عزان، وسعى للانتقام من عبد الله، وأن هذا سيفتح المجال للتدخل الأجنبي في المنطقة مرة أخرى، إذ أن سعود، وعزان قد حصلا على دعم بريطانيا، ولهذا الغرض أرسلت إلى سواحل الأحساء ست قطع بحرية بريطانية (BOA, HR.SYS.111/32-6, Şubat, 1870)، يُنظر ملحق (3).

وأضاف مدحت باشا: بأنه بالنظر إلى ظاهر هذه الأحداث لا ينم عن أية أهمية لتزاع بين قبيلتين، ولكن باطن الأمور يعكس أنه بعد أن سيطرت بريطانيا على مسقط، وبعدها على البحرين؛ فإن أنظارهم تتجه صوب جهات الأحساء، والقطيف، وفصلهما عن نجد، وأن المعلومات المتوفرة تفيد بأن الإنجليز يريدون في الظاهر ترسيخ أقدام سعود هناك، وفصل الأحساء والقطيف عن نجد؛ بحجة إزالة الخصومة بينه وبين شقيقه، لكن الواضح بأنهم سيستولون عليها. (BOA, HR.SYS.111/32-6, Şubat, 1870)

ونبّه مدحت باشا إلى أن الاستيلاء على هذه المناطق، وهي الأكثر زراعةً وعمراً، لا يُبقي لنجد الواقعة في وسط الصحراء أية أهمية، ويؤدي إلى مخاطر جمة، وإلى توسعات جديدة من قبل بريطانيا، كما حذّر مدحت باشا من أنه إذا تعرضت القطيف والأحساء لهذا التغيير، فمن الطبيعي أن تكون الكويت أيضاً عرضة للمصير نفسه، ثم تطرق مدحت باشا إلى القول: بأنه تم توجيه النصيح لقائمقام نجد: عبد الله؛ لكي يتخلى عن خصومته، كما أنه تُجرى محاولات لاستقدام سعود، وإقناعه بالصلح مع أخيه، وختم مدحت باشا تقريره: بأن هذه التدابير تبقى ضعيفة، وأنه يأمل في اتخاذ إجراءات أخرى أكثر حزمًا بعد صدور التعليمات اللازمة من الحكومة العثمانية. (BOA, HR.SYS.111/32-6, 12 Şubat, 1870)

ويتضح من تقرير مدحت باشا: أنه أكّد على أن أطماع بريطانيا تتجه صوب الأحساء والقطيف، وأنه حاول جاهداً حمل الباب العالي على الموافقة على إرسال عساكر إلى المنطقة؛ لضبط الأوضاع في نجد، ولمنع التدخل البريطاني.

ويبدو أنه قد تعددت محاولات بريطانيا لدعم سعود، وتمثل هذا الدعم في جمع المال له والسلاح، مع ملاحظة أن هذه التحركات البريطانية كانت في الخفاء، وهذا ما يتضح من إفادة ولاية بغداد إلى دائرة الصدارة: بأنه تم الاستفسار من الكولونيل: بيلي (Pelly المقيم البريطاني في الخليج العربي عمّا ترامى إلى الباب العالي من أخبار عن توجه المأمور السياسي لدولة بريطانيا، المقيم في خليج فارس مع عدد من السفن إلى قطر، وقيامه بإرهاب الأهالي لطلب مبالغ لسعود بن فيصل، وأن الكولونيل المذكور أنكر، وأضاف بأن: "هذه الشائعة تدعو إلى الضحك. (BOA, HR.SYS.111/32-1 Tarihsiz)" ويبدو أن بريطانيا قد أشعلت نار العداوة بين جميع شيوخ المنطقة، وليس بين الأخوين المذكورين فقط، تنفيذاً لسياستها المعهودة: فَرَّقْ تَسُدْ، ومن مظاهر ذلك: إرسالها العساكر إلى مسقط والبحرين، وكانتا تابعتين اسمياً لنجد، وتدفعان لها الضرائب، وتغيّر شيخهما، وإلقاء القبض على شيخ البحرين، ونفيه إلى بومباي، وتعيين الشيخ عيسى محله.

ب. تجهيزات الحملة، والمعارضة الإنجليزية:

هكذا يبدو أن مدحت باشا كان على قناعة بأن: سعوداً يتلقى دعماً من بريطانيا، وأنه في حال استيلائه على نجد؛ فإن ذلك سوف ينزع سيطرة الدولة العثمانية من جميع سواحل نجد، وحتى شط العرب، وفي حالة استيلاء بريطانيا على المناطق الواقعة بين البصرة ومسقط؛ فإن ذلك يعني وقوع الخليج العربي والعراق في خطر كبير، لذلك كثّف مدحت باشا جهوده لحمل الباب العالي على الموافقة على القيام بحملة عسكرية لتقديم الدعم لعبد الله بن فيصل، وإبعاد سعود بن فيصل عن المنطقة، وكثّف مدحت باشا من برقياته إلى الباب العالي، موضحاً خط سير الحملة المزمع إرسالها إلى مناطق الأحساء والقطيف، مع الحديث عن المسائل المتعلقة بالعمليات العسكرية، ثم صدرت موافقة السلطان على تنفيذ الإجراءات التي ينوي مدحت باشا القيام بها (قورشون، 2005).

وكانت استعدادات مدحت باشا للحملة العسكرية على الأحساء تُجرى بتكتم شديد، منعاً لوصول أية أنباء عنها لبريطانيا، الذين ما إن علموا بأنباء هذه الاستعدادات حتى أسرعوا بتقصي أخبارها، فقد أرسل اللورد: (جرانفيل Cranville) وزير الخارجية البريطانية آنذاك إلى السير: (هنري أليوت Henry Elliot) السفير البريطاني في الأستانة، و(هربرت: Herbert) القنصل البريطاني في بغداد مستفسراً عن ذلك، وأكّد كلاهما في كانون الثاني 1871 م أن لا أساس من الصحة لتلك الشائعات، إلا أن السلطات البريطانية ظلت تساورها الشكوك في أقوال المسؤولين العثمانيين، إلى أن

تبين للسير: (أليوت) في أواخر آذار 1871م صحة الأخبار حول اعتزام الباب العالي إرسال حملة إلى نجد لإعادة عبد الله بن فيصل إلى الحكم، كما حصل (أليوت) من الصدر الأعظم على تأكيدات بأن العثمانيين لا ينوون القيام بعمليات بحرية في الخليج (نخلة، 1980).

هذا وقد حاولت السلطات البريطانية جهدها أن تمنع إرسال هذه الحملة دون جدوى، وازداد قلقها بعد أن ربطت شكوكها بتصريح مدحت باشا في آذار 1870م، الذي عدّ فيه البحرين من توابع نجد، وأنها بدورها تابعة للدولة العثمانية، لذا أصبحت مهمة السلطات البريطانية أن تعرف قبل كل شيء إذا كانت الحملة ستعرض للبحرين أم لا، فأبرق (هربرت) إلى (إليوت) ناقلًا إليه تخوفه من تطلع حملة نجد في حال نجاحها إلى احتلال البحرين، ومسقط، وساحل الجزيرة العربية (نخلة، 1980).

وقد أشار أحد التقارير لمدحت باشا إلى إجراء (إليوت) للعديد من الاتصالات بالمسؤولين العثمانيين، وإلى أنه حصل على ضمانات شفهية وكتابية، بعدم تعرض الدولة العثمانية للمناطق خارج نجد، وخاصة البحرين ومسقط، وذهب مدحت باشا إلى أنه تم التأكيد على قائد الفرقة العسكرية: نافذ باشا بعدم التدخل قطعياً في البحرين، وغيرها من المناطق خارج الأحساء والقطيف وقطر، كما تطرق إلى تأكيدات الصدر الأعظم للسيد: بيسانى (Pissani) السكرتير الأول في سفارة بريطانيا في الأستانة؛ والتي تشير إلى أنه نظرًا لعدم وجود حدود معينة لنجد؛ فإنه في حال التدخل في شؤون القبائل، والأهالي الراغبين في البقاء خارجها، فسيكون لذلك مخاطر جمة، لذا فإن الادعاءات بوجود نية لدى عساكر الدولة العثمانية بعد أن بنجزوا الإصلاح الإداري في جهات الأحساء وقطر بالتوسع إلى أبعد من ذلك لا أساس لها من الصحة، هذا وأرجع مدحت باشا هذه الشائعات إلى الكولونيل: (بيلي)، وقال أن تقاريره تحمل "هذه الأوهام" (BOA, HR.SYS.93, Agustos 1871)، يُنظر ملحق (4).

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أدركت بأن الوقت قد مضى أمام إمكانية إيقاف الحملة المذكورة، وهو ما يرجع إلى نجاح مدحت باشا في كتمان أسرارته العسكرية، مما جعل السلطات البريطانية غير ملمة بالتحركات العثمانية بخصوص الحملة المذكورة، ورغم ذلك وجدت مخاوف لبعض المسؤولين البريطانيين من الحملة المذكورة؛ أمثال: مايو (Mayo) نائب الملك في الهند، والذي ذهب إلى أن الحملة تمثل تهديدًا مباشرًا للنفوذ والمصالح البريطانية في الخليج، وخرقًا لسياسة السلم البحري في المنطقة، وأعرب أن الأمر الوحيد الذي يزيل هواجسه هو تخلي السلطات العثمانية عن الحملة كليًا (كيلي، 1979)، إلى غير ذلك من تصريحات المسؤولين البريطانيين التي تعكس الإحساس بالخطر الذي بات يهدد النفوذ البريطاني في الخليج، كما أنها توضح الصحوّة التي بدأت تظهر بالدولة العثمانية خلال هذه الفترة، وعزمها على استعادة نفوذها المتهاوي في خليج البصرة، ومداخل نجد منذ زمن بعيد، والذي كان لمدحت باشا دور مؤثر وفاعل فيه، مما دفع السلطات البريطانية إلى تقديم مذكرة للصدر الأعظم حول كراهية مدحت باشا للنفوذ البريطاني في الخليج. (IOR, L/P-S/18 Vols 91)

وأوضحت التقارير العثمانية جدية التجهيزات للحملة العسكرية على الأحساء وانتظامها، وأرسلت الصدارة في 19 نيسان 1871م العديد من التعليمات لمدحت باشا، والتي خصصت خمس طوابير من الجند النظاميين التابعين للجيش السادس لتتحرك بقيادة نافذ باشا، بالاشتراك مع المير لواء: حمدي باشا في بغداد، هذا ولم تكتفِ الصدارة بما أرسلته من تعليمات، وألحقها في 26 من الشهر نفسه بتعليمات أخرى؛ كإنشاء عدة مؤسسات حكومية، وثكنات عسكرية بنواحي نجد المخطط الوصول إليه، وحسن معاملة الأهالي، مما يدل على الأهمية التي كان الباب العالي يعطيها لهذه الحملة لاستعادة نفوذ الدولة العثمانية الذي كان قد فقدته في الخليج العربي ونواحي نجد (قورشون، 2005).

وعلى أية حال، فقد غادرت الحملة البصرة بالفعل في 21 نيسان 1871م بالطوابير الخمسة، فضلاً عن عدد من الفرسان ورجال المدفعية، وسعى مدحت باشا إلى استخدام القوى المظلة على الخليج في حملته؛ كأمرأه المنتفق، واتجهت الحملة إلى الكويت التابعة للبصرة، واستقبلها شيخ الكويت: (عبد الله الصباح) بحفاوة بالغة، وقد قرر اشتراكه بالحملة بقوتين: إحداهما برية بقيادته، والأخرى: بحرية، بقيادة أخيه الشيخ (مبارك بن الصباح)، كما شاركت بالحملة عدد من قبائل العربان والعشائر، والتي تجمعت بالقرب من الكويت، وشاركت في الزحف على القطيف، وقد أشار مدحت باشا إلى أنه عندما انتشر خبر سوق القوة العسكرية نحو نجد، وتحركها بين العربان، أعلنت كافة القبائل اتباعها لعبد الله الفيصل، وأنه لم يبق إلى جانب أخيه سعود سوى قبيلة العجمان فقط، والتي ربما تفكر في التوجه إلى جزيرة البحرين. (BOA, Ayniyat 851/62, Haziran 1871)

وتحركات قوات الحملة باتجاه ساحل الأحساء، ووصلت الحملة إلى (رأس تنورة) في الخامس والعشرين من أيار 1871م، ثم توغلت نحو القطيف؛ لكي تلتقي مع القوات الزاحفة برًا، وكان مدحت باشا قد طمأن سكان نجد بإعداد إعلان مؤثر، تُرجم إلى العربية، ليوزع على الأهالي، وحدد لهم فيه أهداف الحملة مما دفع السكان إلى التعاون مع قيادة الحملة، وتمكنت الحملة من السيطرة على القطيف ونواحيها في أوائل شهر حزيران من السنة المذكورة، وإحكام سيطرتها على جميع أنحاء الأحساء في منتصف الشهر التالي، وواصل مدحت باشا تقاريره إلى الصدارة التي توضح سير العمليات وفقاً لما هو مخطط لها، والنصر الذي تحقق في جهات نجد، وأنه قد تم كسب ود الأهالي، وهذا ما لقي استحسان السلطات العثمانية، وصدرت الموافقة السلطانية على تنظيم الإدارة الجديدة في تلك المناطق، وتم تشكيل مجلس مؤقت من الأهالي للنظر في الدعاوى ببلدة القطيف، لتأمين حقوق الناس، واتخذت التدابير اللازمة لتأسيس حكومة نجد، وبدأ تحصيل واردات مزارع القطيف والأحساء، والضرائب والرسوم الجمركية في مينائي: عقير والقطيف بإشراف المجلس المؤقت المذكور، ولتوطيد الحكم العثماني في هذه الأنحاء، فقد عزم مدحت باشا على التوجه إلى الأحساء بنفسه؛ لإقرار

الإدارة الجديدة في هذه النواحي. (BOA, Irade Dahiliye 44230 Lef:2, Temmuz 1287) (BOA, Ayniyat 851 S.118, Ağustos, 1871) وحري بنا التطرق إلى أن مدحت باشا قد ذكر بأحد تقاريره عدد من تجاوزات السلطات البريطانية مع حملة نجد، وأشار إلى أنها دلت على رغبة إنجليزية في عرقه مصالح الدولة العثمانية، وأنه منعاً لتعميق الخلاف بين مأموري الدولتين، لم يتم تصعيد الأمر، مما يدل على الالتزام من جانب رجال الدولة العثمانية في التعامل مع البريطانيين بمسلك الاعتدال، وطالب مدحت باشا بتنبيه الكولونيل: (بيلي) بعدم معاملة مأموري الدولة العلية معاملة الخصم، بل من منطلق دولة بينها وبين دولة بريطانيا علاقات صداقة وتفاهم، ليسود بين مأموري الجانبين التعاون الذي يخدم مصالح الدولتين. (BOA, HR.SYS.93, Ağustos 1871)

ثالثاً: ضم قطر وتهديد مركز بريطانيا في البحرين:

وبما لا يدع مجالاً للشك، كانت قطر -القريبة من مركز النفوذ البريطاني في البحرين- من أهداف حملة الأحساء، إذ أعرب مدحت باشا في إحدى تقاريره أن أهمية منطقة نجد الفسيحة تجتمع في السيطرة على قلاع الأحساء والقطيف وقطر، وتنحصر عليها، حيث تصير نجد بأكملها تابعة لمن يسيطر على هذه القلاع (BOA, HR.SYS. 104/17, Kanun-u sani, 1872)، ويبدو أن الدولة العثمانية قد وجدت في تقدمها صوب قطر ما يضع حداً للأطماع البريطانية في التوسع في شمال الخليج العربي.

ووفقاً لتقرير مدحت باشا للصدارة في 2 تموز 1871م، أرجأ نافذ باشا أمر التقدم إلى قطر حتى يبسط سيطرته على الأحساء والقطيف، كذلك فضل مدحت باشا عدم التدخل المباشر فيها تجنّباً للصدام مع الإنجليز، إذ توقع معارضتهم للسيادة العثمانية عليها لقربها من البحرين، لذا ارتأى أفضلية استقدام مشايخها، ومشايخ البحرين القدامى المقيمين بها، لإقناعهم بفائدة التبعية لإدارة الدولة العثمانية، وهذا ما لم تجد بريطانيا حياله طريقاً للاعتراض، أو الشكوى. (BOA, Irade Dahiliye 44196 Lef:1, 2 Temmuz, 1871)

وانتهى الأمر بعد إبداء الشيخ جاسم، الذي تولى إدارة قطر نيابة عن والده، الذي طعن في السن، الشيخ محمد بن ثان، رغبته في التبعية العثمانية، بتوجه حملة عثمانية يقودها عبد الله آل صباح إلى الدوحة في تموز 1871م، ومعها أربعة رايات عثمانية من أجل رفعها على القلاع والأبنية الرسمية في قطر، بينما كانت بريطانيا تتابع هذه التطورات بقلق بالغ، وأرسلت سفينة إلى الدوحة لاستطلاع الأمر، والمطالبة بالضربة التي كانت تحصلها منها لصالح شيخ البحرين وفقاً لاتفاقية الشيخ محمد مع بريطانيا عام 1868م، والتي كانت بمثابة الاعتراف من قطر بالتبعية لحكام البحرين، ونقل مدحت باشا مسلك شيخ قطر مع السفينة المذكورة، إذ أشار إلى الراية العثمانية قائلاً: "نحن نستغل بهذه الراية، وطالما أنها هنا فلن نعترف بسواها"، وعقب مدحت باشا على ذلك بأنه بعد هذه الواقعة لم يعد لبريطانيا أية علاقة بقطر (BOA, Irade Dahiliye 44939 Lef:2, Kanun-u sani 1287).

وفي نفس الصدد أفاد مدحت باشا بأنه بعد إعلان مشايخ قطر تبعيةهم للحكومة العثمانية، أغار أنصار سعود بن فيصل على قطر، ونهبوا أموال أهاليها، وهذا ما جعل الشيخ جاسم يستنجد بالدولة العثمانية، فصدرت التعليمات من مدحت باشا إلى المقدم عمر بك بالتحرك على رأس كتيبة من الجنود الموجودين في الأحساء إلى قطر لتقديم الدعم لهم. (BOA, HR.SYS.108/25, Tarihsiz)

وبانتهاء مهمة الحملة العسكرية الموجهة لنواحي الأحساء والقطيف وقطر بنجاح، قرر مدحت باشا الذهاب للأحساء، وأمر ببدء التنظيمات الإدارية في المناطق المذكورة فور وصوله، إذ وحدها في متصرفية واحدة باسم: (متصرفية الأحساء)، أو (لواء نجد) -وربطها بولاية بغداد-، وتبعها الأقضية: الهفوف والقطيف والمبرز وقطر، على أن يكون على رأس كل منها قائمقام، وعُين نافذ باشا متصرفاً على اللواء المذكور، كما تم تعيين الموظفين بالأقضية المذكورة، والوحدات الإدارية الأخرى، ولكن يستدل من إفادات مدحت باشا: أن قضاء قطر كان له وضعية خاصة، وأن قائمقامه الشيخ جاسم بن ثاني قد تمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال؛ كقائمقام الكويت، ليس بين قضاته موظفون عثمانيون، ويكتفي برفع علم الدولة العثمانية كدليل على التبعية لها، وأفاد مدحت باشا: بأن الشيخ جاسم تم تعيينه قائمقام بلا راتب؛ لعدم وجود أي دخل لقطر في هذا الوقت (BOA, Irade Dahiliye 44930, Kanun-u sani, 1872).

ويبدو أن أسرة آل ثاني، والتي كانت تحكم قطر قبل مجيء العثمانيين، دانت لهم بالولاء بشرط عدم التدخل في أمورهم، وهذا مع تناسب مع سياسة الدولة العثمانية في أغلب مناطق الخليج العربي التي كانت تكتفي بالسيادة العثمانية لإثبات وجودها في المنطقة.

ولكن تفيد الوثائق: بأن الدولة العثمانية قد تمكنت فيما بعد من تعيين موظفين عثمانيين بوظيفة معاون للقائمقام: الشيخ جاسم، ونائب المعاون، وتشكيل هيئة قضائية من معاون القائمقام، ونائب زبارة، وعديد، ومدراء النواحي الآخرين، بالإضافة إلى إيجاد هيئة حكومية مدنية، وقوة نظامية عسكرية، مما يشكل برهاناً غير قابل الاعتراض على السيادة العثمانية. (BOA, HR.SYS.108/10, Tarihsiz)

ويبدو أن تبعية قضاء قطر للدولة العثمانية كانت على أسس غير ثابتة، بخلاف الأقضية الأخرى، وهذا ما تناسب وأهواء الطرفين: القطري والعماني، إذ أراد شيخها جاسم الاستقواء بالتبعية العثمانية ضد خصومه المحليين، وخاصة آل خليفة في البحرين، واتباع سعود الفيصل، بينما أرادت الدولة العثمانية من ضم قطر إظهار قوتها، في مقابل قوة بريطانيا، ونفوذها في منطقة الخليج العربي، وتحقيق أهدافها التوسعية بها.

وعلى أية حال، ارتابت السلطات البريطانية في الخليج من معي مدحت باشا إلى الأحساء، واستشعرت بأنه يهدف الاستيلاء على البحرين، ولا سيما وأنه كلف حينذاك عارف بك بقيادة سفينتين عثمانيتين، والاتجاه إلى البحرين، من أجل التعرف على موقع الجزيرة عن كثب، والقيام بمناورات؛ لجذب أنظار أهاليها، وإظهار قوة الدولة العثمانية البحرية، وبالرغم من الغضب البريطاني من هذه الرحلة إلا أن شيخ البحرين وأهلها قد استقبلوا عارف بك بحفاوة بالغة، ومنح شيخ البحرين العثمانيين قطعة أرض لإقامة محطة وقود؛ لتزويد سفنهم العاملة في الخليج العربي، وقد رأت السلطات البريطانية في هذا التحرك العثماني مناورة عسكرية لا بد من التصدي لها. (BOA, Irade Dahiliye 44930, Kanun-u sani, 1872)

ولكن توقف نشاط العثمانيين تجاه البحرين خاصة ومناطق الخليج الأخرى عامة في الفترة التي تلت عزل مدحت باشا من ولاية بغداد في آذار 1872م، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن هذه الجهود لبسط السيادة العثمانية على منطقة الخليج العربي، إنما جاءت نتيجة لجهود شخصية من الباشا المذكور، وسياسته وهمته العالية الطموحة، وهذا ما افتقده ولاية بغداد الذين خلفوه، وإن كان ضعف الهيمنة العثمانية على منطقة المشرق العربي قاطبة، كان له أسباب أخرى عديدة ومتشابهة؛ كتمرد القيادات، والقبايل المحلية، والسمة العسكرية، والجمود الذي صاحب نظام الحكم العثماني، وتنازع الهيئات المتعددة بالسلطة العثمانية الإدارية في الولايات عامة، وإهمال الخدمات العامة بها، وغيرها من العوامل التي جعلت الحكم العثماني قليل الأثر في حياة بلدان المشرق العربي.

ويمكن القول: إن ما حققته الدولة العثمانية في الأحساء، والقطيف، وقطر من انتصار، والذي جعلها عند سواحل الخليج، (يُنظر ملحق 5)، كان بمثابة قاعدة الارتكاز التي استندت عليها الدولة العثمانية في تبرير سيادتها على الخليج العربي فيما بعد، إذ اتخذت من هذا الكيان حجة لادعائها حكم بعض مناطق الخليج العربي في مواجهة كل من بريطانيا وإيران، هذا وقد دعم هذه الحجة تعاون وترحيب بعض شيوخ الخليج بهذه التبعية العثمانية حينذاك، ومن نافلة القول: إنها كانت سيادة زائفة، لم تتمكن من مقاومة انحدار الدولة العثمانية السريع نحو السقوط.

الخاتمة:

أولاً- النتائج:

- بعد دراسة موضوع: التنافس العثماني -البريطاني في منطقة الخليج العربي 1840-1872م في ضوء التقارير العثمانية، والذي يعد محاولة لإثراء الدراسات والبحوث العربية التي أُجريت عن الخليج العربي بالاعتماد على المصادر العثمانية، نستخلص النتائج التالية:
- أن كثرة الوثائق بالأرشيف العثماني المتعلقة بالخليج العربي تعكس الأهمية السياسية والاقتصادية لهذه المنطقة.
 - تحول اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي بصورة واضحة بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية، بمقتضى معاهدة لندن عام 1840م، ولكن يبدو أن هذا التحول قد جاء متأخراً، إذ كان البريطانيون قد تغلغلوا في المنطقة اقتصادياً وسياسياً.
 - مشاكل الدولة العثمانية المتعددة، والضعف الذي كانت عليه خلال تلك الفترة، قد منعها من السيطرة الفعلية على إمارات الخليج العربي، في الوقت الذي انطلقت فيه الحكومة البريطانية بكل قوتها المادية والدبلوماسية لتنظيم وتدعيم علاقاتها مع شيوخ هذه الإمارات، وجاءت تحركات العثمانيين خلال تلك الفترة تتسم بالحد الشديد من إثارة الإنجليز.
 - تعكس الوثائق العثمانية أن مدحت باشا والي بغداد خلال الفترة (1869-1872م) قد بذل جهوداً مضنية لرفع هيبة الدولة، واستعادة مكانتها القديمة في منطقة الخليج العربي، وهذا ما تجلّى بوضوح في حملته العسكرية على الأحساء التي نجحت في تأسيس إدارة عثمانية في الأحساء والقطيف وقطر، مما مثل تهديداً للنفوذ البريطاني في بلدان الخليج، وخاصة البحرين التي ادعت تبعية لها.
 - ما حققته حملة مدحت باشا على الأحساء كان بمثابة قاعدة الارتكاز التي استندت عليها الدولة العثمانية في تبرير سيادتها على الخليج العربي فيما بعد، إذ اتخذت من هذا الكيان حجة لادعائها حكم بعض مناطق الخليج العربي في مواجهة بريطانيا.
 - كرسست بريطانيا كل جهدها لتعزيز نفوذها في الخليج العربي، ومناهضة الحكم العثماني فيه، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، مما ساعد على إضعاف مركز الإستراتيجية العثمانية في المنطقة.

ثانياً- التوصيات:

- ضرورة الإكثار من الدراسات العربية عن الخليج العربي، والتي تعتمد على المصادر العثمانية والمحلية، لمواجهة المغالطات التي صدرتها المصادر الغربية، وخاصة الإنجليزية عن تاريخ منطقة الخليج العربي، والتي على كثرتها من الطبيعي، وأن تعكس وجهة السياسات الأجنبية.
- ضرورة الاستفادة من حجم وعدد الوثائق الموجودة بالأرشيف العثماني عن العالم العربي، وحسب إفادة أحد القائمين على البحث والترجمة بالأرشيف المذكور، أنه توجد فيه أكثر من مائتي وخمسين مليون وثيقة، منها حوالي مائة مليون تخص العالم العربي وحده، باللغة العثمانية القديمة ذات الأحرف العربية، وترجم منها حوالي 100 ألف وثيقة فقط، وهذا ما يتطلب تضافر قوى الباحثين لحفظ مستقبل هذا التاريخ العربي، بالاستفادة من هذه المادة الوثائقية الهائلة، والتي بلا شك تمثل قيمة تاريخية نادرة.

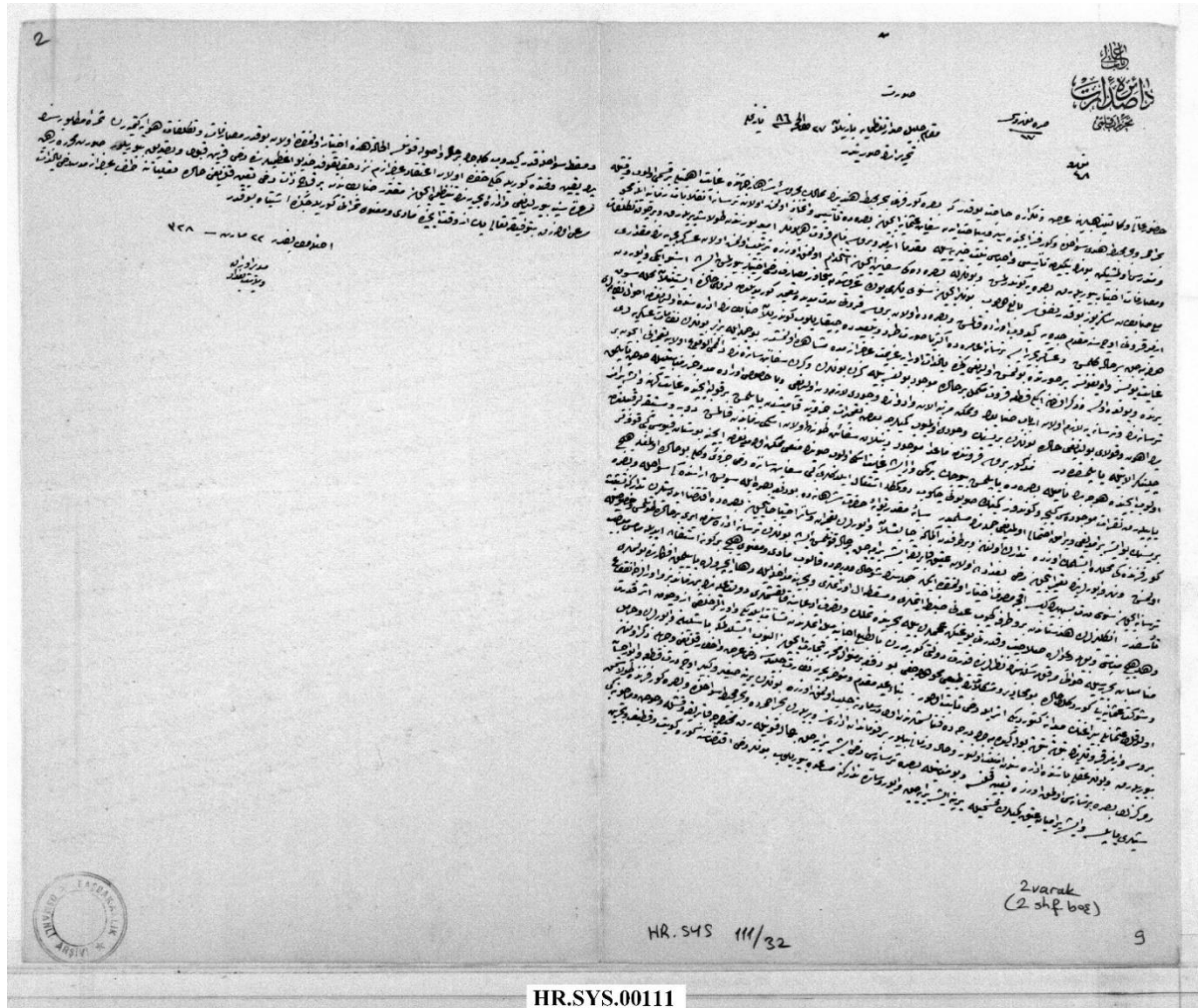
شكر وتقدير:

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى عمادة البحث العلمي، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية على دعمها لهذا المشروع، رقم: GRANT648.

ملحق (1)

صورة التقرير المرفوع إلى المقام الجليل للصدارة العظمى من والي ولاية بغداد

بتاريخ 22 مارس 1328.



HR.SYS.00111

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS. 111/32

ملحق (2)

خريطة عثمانية لخليج البصرة عام 1847م

وتعكس السيادة العثمانية عليه باستثناء الساحل الشمالي الشرقي الذي يقع تحت النفوذ الإيراني



تابع



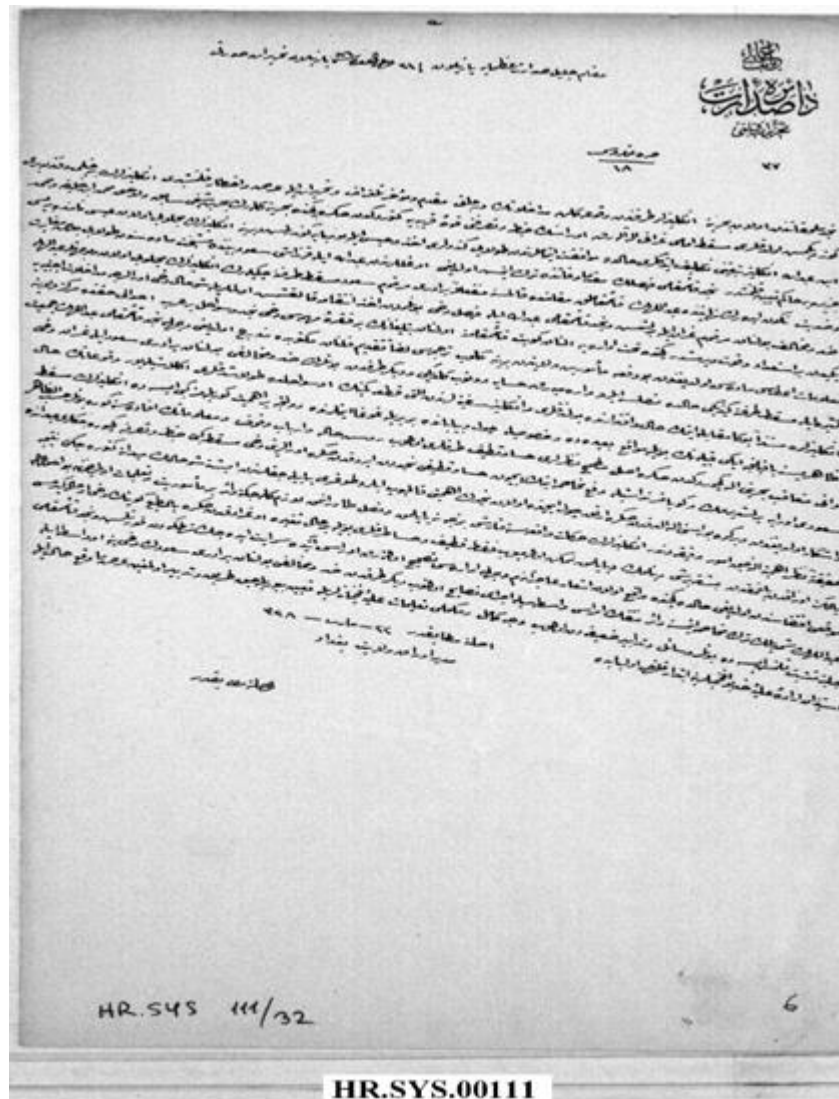
تابع



الأرشيف العثماني، تصنيف: HRT.0425

ملحق (3)

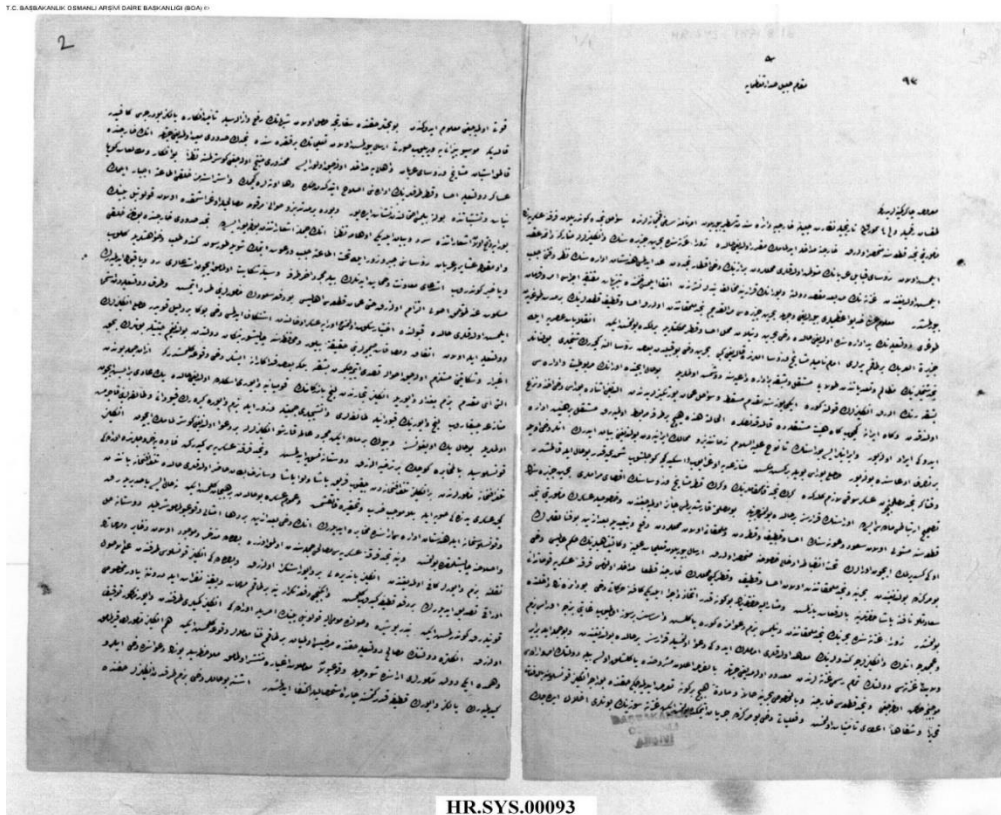
صورة التقرير المرفوع إلى المقام الجليل للصدارة العظمى من والي ولاية بغداد: مدحت باشا، بتاريخ 21 ذي القعدة 1286/12 فبراير 1870م



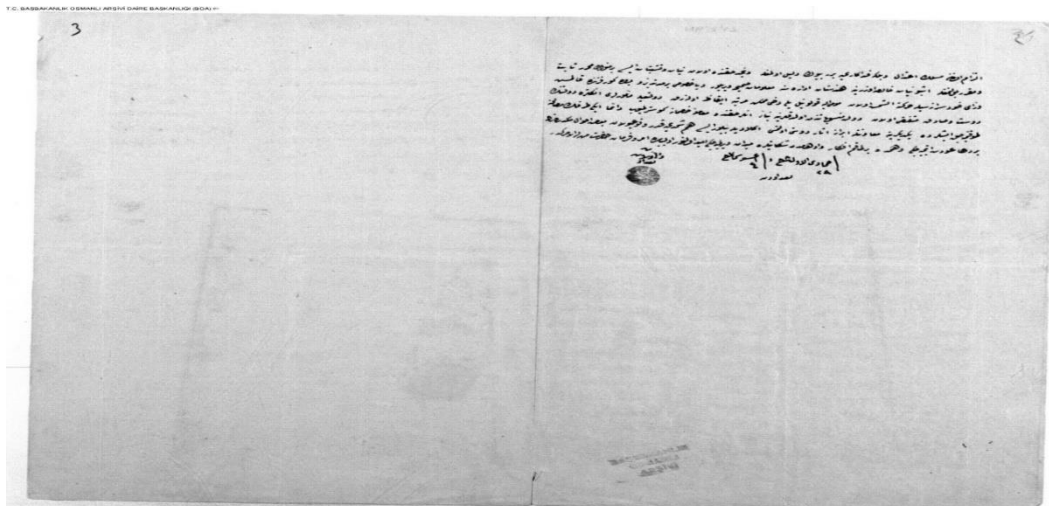
الأرشفيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.111/32-6

ملحق (4)

صورة التقرير المرفوع إلى المقام الجليل للصدارة العظمى من والي ولاية بغداد: مدحت باشا، بتاريخ 28 جمادى الأولى 1288/14 أغسطس 1871



HR.SYS.00093



HR.SYS.00093

الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.SYS.93

ملحق (5)

خريطة عثمانية لخليج البصرة عام 1871م

وتشير إلى حدود الدولة العثمانية بالخط الأزرق، و حدود إيران بالخط الأحمر، وتوضح أن مياه الخليج كلها تتبع الدولة العثمانية



الأرشيف العثماني، تصنيف: HRT.h.149.11-25-06

المصادر والمراجع

- الخطيب، م. (2001). *التنافس العثماني الإيراني في مياه الخليج العربي 1839-1885 م. في ندوة الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988 م*، (ص 151-188). رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق.
- عبد الكريم، ي. (1980). *اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تحليلية*. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- العثيمين، ع. (2014). *تاريخ المملكة العربية السعودية*. (ج1). (ط17). الرياض: مكتبة العبيكان.
- العقاد، ص. (1965). *التيارات السياسية في الخليج العربي*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- العزاوي، ع. (1949). *تاريخ العراق بين احتلالين*. (ج7). بغداد: الدار العربية للموسوعات.
- قاسم، ج. (1985). *دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507-1840 م*. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- القرالة، ع. شادية، ح. (2018). دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915 م. *المجلة الأردنية للتاريخ والآثار*، 12 (2)، 59-74.
- قورشون، ز. (2005). *العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745-1914 م*. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- _____ (2008). *قطر في العهد العثماني 1871-1916 م دراسة وثائقية*. ترجمة حازم سعيد منتصر. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- كلي، ج. (1965). *بريطانيا والخليج 1795-1870*. (ج1). ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: مطبعة عيسى الحلبي.
- _____ (1979). *بريطانيا والخليج 1795-1870*. (ج2). ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط: مطبعة عيسى الحلبي.
- مذكرات مدحت باشا. (1913). ترجمة يوسف كمال حناتة. (ط1). القاهرة: مطبعة هندية.
- النجار، م. (1975). *التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي دراسة وثائقية بالتاريخ الدولي*. البصرة: مطبعة جامعة البصرة.
- نخلة، م. (1980). *تاريخ الأحساء السياسي 1818-1913 م*. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- ياغي، إ. سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج العربي (1869-1872 م). في *ندوة الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية بتاريخ 19-21 نوفمبر 1988 م*، (ص 15-54). رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق.

References

- Abd Elkareem, Y. (1980). *Eastern Border Agreements to the end of 19th century, The Eastern Border of the Arab World analytical study*. Baghdad: Dar Alhoria for printing.
- Alaqad, S. (1965). *Political currents in Arabian Gulf*. Cairo: Egyptian Alanglo Library.
- Alauthaimein, A. (2014). *History of Saudi Arabia Kingdom*. (part 1). (edition 17). Riyadh: Alobaikan Library.
- AlAzzawi, A. (1949). *History of Iraq between two occupations*, (part 7). Baghdad: Arab House of Encyclopedia.
- Al-Khatib, m. (2001). Ottoman-Iranian rivalry in the waters of the Arabian Gulf 1839-1885. In Symposium on the Historical Connections between the Arabian Gulf and the Ottoman Empire 19th -21st of November 1988, (pp. 151-188). Ras Al Khaimah: Center for Studies and Documentation.
- Kelly, J. (1965). *Britain and Gulf 1795- 1870*. (part 1). translation of Mohammed Amin Abdullah. Masqat: Printing House of Essa Alhalaby.
- _____ (1979). *Britain and Gulf 1795- 1870*. (part 2). translation of Mohammed Amin Abdullah.
- Memoirs of Medhat Pasha*. (1913). Translation: Youssef Kamal Khatata. (edition 1). Cairo: Indian Press.
- Al-Najar, M. (1975). *The political history of the international relations of Iraq with Arabian Gulf documentary study in International History*. Albasra: Printing House of Albasra University.
- Nakhla, M. (1980). *Political history of Alhasa 1818- 1913*. Kuwait: Zat Elsalasel publications.
- Al-Qarala, O., & Shadia, H. (2018). Britain's role in ending the Ottoman presence in Qatar in 1915. *The Jordanian Journal of History and Antiquities*, 12 (2), 59-74. Masqat: Printing House of Essa Alhalaby.
- Qasem, J. (1985). *a study for the history of Arabian Emirates in the era of the first European expansion 1507-1840 first edition*. Cairo: Dar Alfekr Alaraby.
- Qurshon, Zakaria (2008). *Qatar in Ottoman era 1871- 1916 documentary study*. translation: Hazem Saeed Montaser. Lebanon: The Arabian House of Encyclopedias
- _____ (2005). *The Ottomans and Al Suad in the Ottoman Archives 1745- 1914*. Lebanon: The Arabian House of

Encyclopedias

- Yaghy, E. *The policy of Medhat Basha the Ottoman governor of Iraq towards The Arabian Gulf 1869- 1872, in Symposium on the Historical Connections between the Arabian Gulf and the Ottoman Empire 19th -21st of November 1988*, (pp. 15-54). Ras Al Khaimah: Center for Studies and Documentation.

المصادر العثمانية (التركية)

Cumhurbaşkanlığı Osmanlı Arşiv İdaresi. İstanbul:

- Tasnif :İrade Mesail-I Muhimme.2067 Lef:3, 7 Temmuz 1847.
 Tasnif :DH.MKT.1308 14/21, 13 Kanun-u evvel 1908.
 Tasnif: LMSM 71/2067/7, 7 Temmuz 1847.
 Tasnif: İyniyat 851/40, Tarihsiz.
 Tasnif :LMSM 71/2067/7, 8 Temmuz 1847.
 Tasnif :HR.SYS. 111/31, 7 Temmuz 1847.
 Tasnif: HR.SYS. 1881/11. 1817.1.8 1/1.
 Tasnif :LMSM 71/2067/3, 7 Temmuz 1847.
 Tasnif :HR.SYS. 1881/11. 1817.1.8 1/1, Tarihsiz.
 Tasnif :İrade Mesail-I Muhimme 2067/Lef:8, 28 Ağustos 1847.
 Tasnif :HR.SYS.104/17-2/1 a.1911.1.28, 28 Kanun-u sani 1911.
 Tasnif :HR.SYS. 104/10, Tarihsiz.
 Tasnif :i.Duit: 141/42-3, 26 Şubat 1855.
 Tasnif :i.Duit: 141/42-11, 18 Şubat 1855.
 Tasnif :HR.SYS.111/32-6, 12 Şubat 1870.
 Tasnif:HR.SYS.111/32-1, 22 Tarihsiz.
 Tasnif :HR.SYS.93, 14 Ağustos 1871.
 Tasnif :Ayniyat 851/62, 4 Haziran 1871.
 Tasnif :Ayniyat 851 S.118, 14 Ağustos 1871.
 Tasnif :İrade Dahiliye 44230 Lef:2, 10 Temmuz 1287.
 Tasnif:HR.SYS.93, 14 Ağustos 1871.
 Tasnif :HR.SYS. 104/17, 2 Kanun-u sani 1872.
 Tasnif :HR.SYS.108/10, Tarihsiz.
 Tasnif: HRT.h.149.11-25-06, 1871.
 Tasnif: HRT.0425, 1847,
 Tasnif :İrade Dahiliye 44196 Lef:1, 2 Temmuz 1871.
 Tasnif :İrade Dahiliye 44939 Lef:2, 1 Kanun-u sani 1287.
 Tasnif :İrade Dahiliye 44930, 3 Kanun-u sani 1872.

المصادر البريطانية

India Office Library and Records:

- L/P&S/18/B 437, P.Z. 5620/1934.
 L/P-S/18 Vols 91, 10 Nejd Expedition Precies.